إنـهم يصرّون على «تـأليـه» الرئيس

ما الذى يهين مصر عندما يذهب مئات من مواطنيها إلى مقر لجنة الانتخابات الرئاسية للاستعلام عن شروط الترشح لهذه الانتخابات؟ وما الذى ينال من مكانة منصب رئيس الجمهورية أو يحط من قدر «سعادة» من سيشغله حين يتوجه مصريون عاديون ليسوا مشهورين أو معروفين، أو حتى مواطنون بسطاء يرتدى بعضهم الجلباب إلى ذلك المقر، لسحب الاستمارة المعدة للراغبين فى ترشيح أنفسهم أو حتى الحالمين بذلك؟ وهل كل هذا «القرف» الذى أبداه بعضنا من جرأة مصريين عاديين وبسطاء على التفكير فى ممارسة أحد حقوقهم الأساسية التى حُرموا منها طويلاً يعنى تهويناً من شأنهم أم تهويلاً فى مكانة الرئيس ووضعه فى موقع لا يجوز لهؤلاء المواطنين التفكير فيه أصلاً؟

الأرجح أن من عبروا عن اشمئزازهم لتجاوز مصرى عادى حدوداً يُراد له أن يلزمها لم يتعمدوا تحقير بعض مواطنيهم بل أرادوا المحافظة على «مكانة» منصب الرئيس وحماية «قدسيته» الموروثة منذ العصر الفرعونى، وذهبوا بعيداً فى هذا الاتجاه الذى يتعارض مع أول مقومات المواطنة وكل التقاليد الديمقراطية.

ولأن الشىء بالشىء يُذكر، وبالرغم من اختلاف المشهد- إذا صح أنه اختلف فعلاً- فإن هذا الموقف يذكّرنا بطريقة رؤساء مجلس الشعب السابقين فى التعامل مع من حلموا بمنافسة حسنى مبارك فى الحصول على ترشيح هذا المجلس للاستفتاء على منصب الرئيس.

فقبل التعديل الدستورى عام 2005، كان مجلس الشعب يختار مرشحاً واحداً للاستفتاء عليه بعد أن يتلقى طلبات الراغبين فى الترشح. وكان رؤساء هذا المجلس يتعمدون عدم ذكر أسماء من طلبوا الترشح، بل قال أحدهم مرة عن هؤلاء إنهم لا يستحقون الذكر.

ولأن ما سيكون ينبغى أن يختلف عما كان، إذا أردنا بناء نظام ديمقراطى حقاً، علينا أن نغير طريقة تفكيرنا فى منصب الرئيس ونظرتنا إليه، وأن نكف عن «تأليهه» أو وضعه فى موضع فوق البشر بدعوى المحافظة على مكانته. وعلينا أيضاً أن نؤمن فعلا، وليس قولاً، بمبدأى المواطنة والمساواة. ويعنى هذا إيماناً بأنه قد يكون لدى مواطن عادى مقومات تؤهله للرئاسة أكثر من آخر معروف.

وهذا هو أحد الدروس الملهمة لتجارب الديمقراطيات الجديدة فى دول شرق ووسط أوروبا وأمريكا اللاتينية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضى. فقد تولى الرئاسة فى بعضها مواطنون عاديون حققوا إنجازات كبيرة. وليس الرئيس البرازيلى السابق لولا دا سيلفا، الذى ودعه شعبه بدموع غزيرة عند انتهاء فترته الرئاسية الثانية، إلا واحداً من هؤلاء الذين جاءوا من فئات فقيرة فى مجتمعاتهم. وكان دا سيلفا شخصياً ماسح أحذية فى بداية حياته ثم تحول عاملاً على مخرطة وانخرط فى النضال النقابى ثم السياسى. ولكن آخرين تولوا الرئاسة دون أن يمارسوا عملاً سياسياً محترفاً قبل ترشحهم، كما حدث فى مستهل التحول الديمقراطى فى بعض تلك الدول التى لم يكن فيها مجال لمثل هذا العمل أصلاً فى ظل هيمنة الأحزاب الشيوعية والديكتاتوريات العسكرية.

ولا يعنى ذلك عدم وضع ضوابط للترشح لرئاسة الجمهورية. وفى مصر الآن ضوابط كافية تماماً. ولكن هذه الضوابط مطلوبة لضمان جدية

المرشح وإثبات أن لديه قاعدة ما يستند عليها ولا يسبح فى فراغ، ولكى يكون عدد المرشحين معقولاً، وليس لضمان ما يُطلق عليه مكانة الرئيس.

فليس فى إمكان أحد أن يحافظ على مكانة منصب الرئاسة فى النظام الديمقراطى إلا الرئيس نفسه. وهو يحافظ على هذه المكانة من خلال عمله وأدائه وإنجازه، وليس عن طريق تقييد حق المواطن فى الذهاب إلى مقر اللجنة التى تشرف على انتخابه أو فى الوصول إلى القصر الرئاسى لتقديم مطالب أو التعبير عن مواقف أو نقد سياساته والسعى إلى مساءلته ومحاسبته.

ولذلك ربما تكون الخطوة الأولى باتجاه المحافظة على مكانة رئيس الجمهورية إذا قُدر للمصريين أن ينعموا بنظام ديمقراطى حقاً، هى الكف عن تأليهه وعدم إحاطته بسياج أمنى كثيف بدعوى تأمينه أو حمايته. ففى النظام الديمقراطى، يستطيع المواطنون كسر الأصنام واختراق الحواجز سعياً للحصول على ما لهم من حقوق. ولا يصح أن يوضع الرئيس فى موضع يثير غضب المواطنين عليه، وينال بالتالى من مكانة منصبه.

فمحاولة «تأليه» الرئيس، إذن، هى التى تنال من مكانة «المنصب الرفيع». فعندما يريد الناس أن يكونوا مواطنين ويكفوا عن أن يكونوا رعايا أو «عبيد إحسانات» أحد، لا يصح أن يصر بعضنا على «تأليه» الرئيس.